تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2003–2015م)

(دراسة في الجغرافية الاقتصادية)

أ.م. جبار عبد جبيل

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

University of Babylon - Faculty of Education for Human Sciences - Department of Geography

Ass.Prof. Jabbar Abd Jebeeil

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Jabar.1974@yahoo.com

Abstract

Iraq has witnessed many economic and political transformations, which have been reflected in the joints of its economic sectors, and foreign trade is the most prominent of these sectors, so the research came to study the development of Iraq's foreign trade with neighboring countries in both exports and imports and their structures, and to show the extent of dependence and link this economy with the economies of neighboring countries, Iraq has become a major market for receiving its exports, which is represented by a combination of food and non-food commodities, raw materials and industrial goods. Iraq has become a captive of unbalanced trade relations with the Loire, and thus resulted in a lot of structural changes and the emergence of many problems that reflect negatively on the future economic development, so it came to study the reality of trade relations with neighboring countries, and the main problems that emerged from these trade relations throughout the duration of the study 2003-2015m.

Abstract: Trade Balance, Neighboring trade, neighboring countries, Commercial dependency, Structure of exports and imports**.**

الملخص:

شهد العراق العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية والتي انعكست على مفاصل قطاعاته الاقتصادية وتعد التجارة الخارجية ابرز هذه القطاعات، لذا جاء البحث لدراسة تطور تجارة العراق الخارجية مع دول الجوار بشقيها الصادرات والواردات وهياكلها، وبيان مدى تبعية وارتباط هذا الاقتصاد باقتصاديات دول الجوار، إذ احتلت دول الجوار أهمية نسبية في تجارتها الخارجية، واصبح العراق من الأسواق الرئيسية لاستقبال صادراتها والتي تمثلت بمجموعة من السلع الغذائية وغير الغذائية، والمواد الخام والسلع الصناعية، إذ أصبح العراق أسيراً لعلاقات تجارية غير متوازنة مع دول الجوار، وبالتالي ترتب عليه الكثير من التغيرات الهيكلية وبروز العديد من المشاكل التي تنعكس سلباً على تحقيق تنمية اقتصادية مستقبلية، لذلك فقد جاء هذا البحث لدراسة واقع العلاقات التجارية مع دول الجوار، وابرز المشاكل التي أفرزتها هذه العلاقات التجارية طوال مدة الدراسة 2003–2015م.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، تجارة الجوار، دول الجوار، التبعية التجارية، هيكل الصادرات والواردات.

المقدمة:

تعد التجارة الخارجية معياراً لتطور الدول وتوازنها ومؤشراً جوهرياً لقُدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وهي أحدى النوافذ ألتي يطل من خلالها على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين محيطين أو أكثر من محيط اقليمي او دولي، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية ألمتاحة وقدرة الدولة على التصدير على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيدها من العملات وما لذلك من آثار على الميزان التجاري.

ولا يشذ العراق عن هذه القاعدة فاتخذت فيه التجارة اتجاهات ومسارات عديدة وخضعت لاعتبارات مختلفة باختلاف الظروف والاوقات والمراحل السياسية وقد تباينت في مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية، إلا أن المتتبع لمؤشرات تجارة العراق الخارجية يجد

إن العلاقات التجارية مع دول الجوار اخذت اهمية في التحليل التجاري خاصة في السنوات الاخيرة وشكلت اهمية نسبية في التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية مقارنة مع بلدان العالم اذ اصبح قطاع التجارة الخارجية وخاصة الاستيرادات يسجل قيم مرتفعة (وخصوصاً السلع الغذائية والاستهلاكية (غير الغذائية) بحيث اصبح تابع اقتصادياً وهو ما سيؤثر سلباً على برامج التنمية الاقتصادية في العراق بينما بقيت الصادرات تعاني من التذبذب والتراجع في قيمها وهو ما ينعكس سلباً على وضعية الاقتصاد العراقي بالرغم من الامكانات التي تؤهله ان يصبح قوة اقتصادية في المنطقة، مما جعله تابع لقطاع واحد هو النفط في تمويل متطلباته المالية وأصبح العراق سوق مفتوحة لمختلف السلع والبضائع حتى من الدول التي لا تمتلك نصف المقومات التي يتمتع بها.

مشكلة البحث

لقد جاءت مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1- هل للخصائص الموقعية اهميتها من الناحية التجارية مع دول الجوار؟

2- ما حجم التبادل التجاري مع دول الجوار وما طبيعة الهيكل التجاري العراقي خلال المدة(2003- 2015)م؟

3- ما ابرز المشاكل المستقبلية الناتجة على ارتباط تجارة العراق مع دول الجوار وخاصة جانب الاستيرادات؟

فرضية البحث

1- لقد كان للميزات الموقعية التي يمتاز بها العراق ومجاورته لدول متعددة ومتباينة اقتصادياً أثر في تطور العلاقات التجارية.

2- سجلت قيم الصادرات وهياكلها قيم متدنية واصناف محددة بينما شهدت الاستيرادات قيم مرتفعة فضلاً عن تنوع واضح في هيكله السلعي مما اثر على الميزان التجاري العراقي طوال مدة الدراسة.

3- تعد مشكلة العجز المستمر في الميزان التجاري والتبعية الاقتصادية (التجارية) والتأثير على التنمية الاقتصادية من ابرز الانعكاسات والمشاكل المستقبلية على التجارة مع الدول المجاورة.

اولا: خصائص الموقع الجغرافي للعراق مع دول الجوار:

يعد الموقع المجاور من الامور المهمة المتعلقة بسياسة أي دولة إذ يؤثر دائما في علاقاتها اثناء السلم والحرب على حد سواء، كما يذكر (الكسندر) وهو أهم المواقع الثلاثة لارتباطه بالحدود ومشاكلها وبإمكانيات الدفاع والهجوم وبالحالة الاقتصادية المتبادلة [1] ويمثل الموقع الإطار الجغرافي الذي يحدد علاقة المكان بغيره من الاماكن وهو من اكثر العناصر تأثيراً في شخصية الدولة وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول المجاورة [2] ويطلق عليه احياناً بالموقع النسبي، وهو الموقع الذي يخص الدول المجاورة [3] ويعبر عن موقع الجوار الجغرافي بعدد الوحدات السياسية المحيطة بالدولة[4] والتي تشاركها الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك الدولة وما يتركه ذلك الموقع من اثر في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة[5]، ويحتل الموقع الجغرافي للعراق اهمية اقتصادية استراتيجية في الدراسات الدولية فهو يمثل قلب المنطقة الآسيوية العربية وحلقة وصل بين القارات من ناحية الطرق الجوية ومن خلال النظر لموقع العراق يتضح انه مُحاط من قبل ست دول، تعد اطوال الحدود البرية مع دول الجوار هي من ابرز السمات والخصائص الجغرافية التي تميز موقع العراق مع دول الجوار من الناحية التجارية، ويمكن توضيح خصائص الموقع من خلال معطيات الجدول (1) الذي يوضح اعداد الدول المجاورة واطوال الحدود معها إذ يتضح ان العراق يمتلك اطول نسبة من الحدود مع ايران تليها السعودية ثم سوريا وتركيا والكويت والاردن

(1) Alexander, Lewis M., World political patterns, second edition, Rand Mnally Co. Chicago, London, 1963.p39.

(2) عبد الرؤوف رهبان، الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها،، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3-4، 2013، ص511-550.

(3) عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، 1976م، ص274.

(4) سعدون شلال ظاهر، أهمية موقع العراق الجغرافي وإثره في دوافع العدوان الأمريكي عليه، مجلة الآداب، جامعة البصرة، العدد (35)، عدد خاص بوقائع بحوث المؤتمر العلمي لكلية الاداب 6-7، آذار، 2002م ص113.

(5)عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، وزارة النعليم العالي والبحث العلمي، دار الحكمة، 1989 م، ص38.

جدول (1) اطوال الحدود مع دول المجاورة

ت	البلدان المجاورة	اطوال الحدود(كم)	النسبة المئوية
1	إيران	1300	36,6
2	المملكة العربية السعودية	812	23,5
3	سوريا	600	17,3
4	تركيا	377	10,9
5	الكويت	195	5,6
6	الاردن	178	5,1
المجموع		3462	100,0

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2014-2015، ص2.

وكان لهذه الحدود البرية اثر في تواجد عدد من المنافذ البرية التي لها دور في زيادة حجم التبادل التجاري.لذلك تبرز اهمية الموقع الجغرافي في التجارة الخارجية العراقية من خلال زيادة قيمة تجارتها مع دول الجوار بحكم القرب الجغرافي.

مفهوم التجارة الخارجية وتجارة الجوار:

تعرف التجارة بأنها احد فروع علم الاقتصاد والتي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة[1].

اما التجارة الخارجية فتعرف بانها عملية تداول وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية لدولة معينة وتدخل في الحدود السياسية لدولة اخرى[2] اما التجارة مع البلدان المتجاورة (تجارة الجوار) او ما يطلق عليها البعض تجارة الحدود.[3] وتمت الاشارة لتجارة الحدود بتعاريف عدة منها، هي نشاط تجاري محدود بين الأفراد

والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الاحتياجات بمنافع متبادلة، وأصبح هذا النشاط قانونياً واقتصادياً بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي[4] وعرفت كذلك بأنها عبارة عن نشاط اقتصادي يقوم على تبادل السلع والخدمات بين منطقتين لدولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود معترف بها دوليا وتحكم كل منها نظم ادارية مستقلة[5].

ويمكن وضع تعريف لتجارة دول الجوار بأنها (شكل من أشكال التجارة الخارجية والتي تتم بين دول متجاورة ترتبط بينها حدود مشتركة غير مغتصبة معترف بها دولياً والتي تتم عن طريقها عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات). والذي يهمنا في تعريف لتجارة الخارجية هو حركة الصادرات والواردات المنظورة من السلع والبضائع، وقد ظهر اهتمامات متزايدة لدراسة التجارة الخارجية وأهميتها وخاصة للبلدان النامية إذ اصبح موضوع هام ومثير للجدل لعدة قرون وذلك لأثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي[6] وبالتالي دورها في الازدهار الاقتصادي للدول باعتبارها مصدر للواردات من الخارج ومتنفس للصادرات التي وصفها

(6) السيد محمد احمد السريني، التجارة الخارجية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009، ص8

(7) محمد رضا علي الجاسم، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول، ط2، مطبعة التضامن بغداد، 1967م، ص128

(8) حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الازرق وأثيوبيا (2002- 2012م)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015م، ص50-69.

(9) المصدر نفسه، ص 52.

(10) المصدر نفسه، ص 53.

(6) Seyed Mohammad- Alavinasab, Foreign Trade and Economic Growth in Iran: An Empirical Study, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences November 2013, Vol. 3, No. 11,pp 507- 519.

البعض لأهميتها بأنها البارومتر الاقتصادي للبلد[1]، وتبرز اهمية التجارة الخارجية من خلال الفوائد التي يجنيها الفرد والمجتمع وابرزها[2].

1- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن.

2- تحقيق نوع من التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

3- تعتبر مؤشراً إلى قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

4- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، إما بسبب عدم توافر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها من طريق التجارة الخارجية إلى انحاء العالم. أو الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

أولاً- تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2003-2015)م

يُعد تحليل التجارة الخارجية لأي دولة انعكاساً للاقتصاد القومي لهذه الدولة من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي لذلك فإن غالبية الدول تركز على دراسة تحليل التجارة الدولية من أجل معرفة مدى مساهمتها في النشاط الدولي، والوقوف على مكانة صادراتها ووارداتها مع الدول الأخرى.[3] وبما أن الاقتصاد العراقي يتميز بِمحدودية التنوع النسبي في نمط انتاجه السلعي فيما يتصف طلبه بالتنوع الشديد من هنا جاء دور التجارة الخارجية في تحقيق التوازن بين العرض والطلب عن طريق تصريف فوائض السلع المحدودة القابلة للتصدير واستيراد مجموعة متنوعة من السلع لسد حاجة السوق المحلي بسبب النقص في انتاجها او لان تكلفة انتاجها عالية.

لذلك ركز هذا المحور على عرض جغرافي لتجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار بشقيها الصادرات والواردات العراقية وتطورها للمدة (2003- 2015م) استناداً على القيم (بالدينار العراقي)

أ- واقع واتجاهات تطور الصادرات للمدة (2003- 2015)م مع دول الجوار.

تعد الصادرات المنظورة المحور الاساسي لرسم السياسة الاقتصادية، ومن اهم مصادر الدخل الاجنبي التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل وتهدف استراتيجية نمو الصادرات لأي بلد توفير المنتجين من خلال السياسة الاقتصادية والحكومية المرسومة، والتي تهدف الى زيادة القدرة على انتاج السلع والخدمات التي لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية.[4]

وان دراسة تطور الصادرات الوطنية له اهمية خاصة في متابعة وتقييم قطاع التجارة الخارجية حيث ان تحليل بياناتها يمكننا من معرفة درجة النمو الاقتصادي، وهذا ما اشار له العديد من الاقتصاديين ومنهم (Kavoussi) الذي شدد على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لان ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز من قدرة الانتاجية، ولاحظ كذلك وجود علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.[5]

(1) H.S. Waghmare and H.S. Waghmare,Foreign trade of ;Economic Geography, Golden Research Thoughts, Oline & print / Volume 3/ Issue 8/ Feb 2014.p 1

(2) سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطويرالقطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61- 62)، 2013م، ص171.

(14) عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية 2003- 2004)م ص15.

(4) Rahmije Mustafa Topxhi, Florentina Xhelili Krasniqi, (Foreign Trade and Economic Growth in Kosovo: Trends and some Eatures).International Journal of Economics and Management Sciences,VOL.1, No 5,2011pp 97-107.

(5) Rostam M. Kavoussi,1984,"export expansion and economic growth ", journal of development Economic, Vol. 14, pp 241-250

وبما ان العراق من البلدان التي تؤدي التجارة الخارجية دوراً مؤثر في النشاط الاقتصادي واعتماده بصورة رئيسية على صادراته من النفط الخام، الا ان تجارة الصادرات (غير النفطية) سجلت تذبذب في قيمها ومعدلات نموها طوال مدة الدراسة والتي انعكست على اداة الاقتصاد العراقي، وخلال تحليل بيانات الجدول (2)الذي يوضح قيم الصادرات واتجاهاتها الجغرافية لدول الجوار، فقد سجلت قيمة الصادرات العراقية ما قيمته 29.65 مليون دينار سنة 2003م استأثرت سوريا بأعلى قيمة حيث بلغت 16.4 مليون وبنسبة 55.3 % تليها الأردن بنسبة 34.1% وقد أثرت أحداث سقوط النظام في العراق على قيم الصادرات مما أدى إلى تراجعها سنة 2004 إذ بلغت 21.11 مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (– 28.80%) استحوذت سوريا على القيم الأعلى إذ بلغت 7.11 مليار وبنسبة 33.7 % واستمرت قيم الصادرات بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى سجلت سنة 2012م أعلى قيمة لها طوال فترة الدراسة إذ بلغت قيمة الصادرات 308260.4 مليون دينار وبمعدل نمو بلغ 28.9% استأثرت الصادرات باتجاه سوريا أعلى القيم حيث بلغت 113804.7 مليون دينار وبنسبة 36.9 % مقارنة بدول الجوار وهذا يعود لعدد من الاتفاقيات وبموجبها تم الطلب على الصادرات العراقية من المواد الخام وخاصة الزيوت ومنتجات ناتجة عن قطران الفحم الحجري.

ومن ثم شهدت الصادرات انخفاض في قيمها يرافقها تراجع في نسبة النمو وظهر هذا التراجع بشكل واضح في السنوات 2013، 2014، 2015م، إذ سجلت قيم الصادرات تراجع ملموس بلغ 202496.9

76306.3، 9226.1 مليون دينار على التوالي وبنمو سالب بلغ (– 34.30)، (– 62.31)، (– 87.90)* على التوالي استأثرت كل من الاردن، وسوريا اعلى النسب اما بقية الدول وخاصة العربية الخليجية (الكويت والسعودية)

جدول (٢) قيم الصادرات العراقية (غير النفطية) واتجاهاتها الجغرافية الى دول الجوار للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)م (مليون دينار)

البلدان / السنوات	المملكة العربية السعودية		سورية		الاردن		الكويت		تركيا		ايران		مجموع القيم	مجموع النسب
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %		
2003	0	0	16.4	55.4	10.12	34.1	0	0	1.33	4.5	1.8	6.1	29.65	% 100
★2004	1.8	8.5	7.11	33.7	1.6	7.6	1.3	6.2	6.7	31.7	2.6	12.3	21.11	% 100
2005	1.11	0.6	122.9	69.3	46.8	26.4	1.9	0.7	3.57	2.0	1.86	1.0	177.43	% 100
2006	0	0	20.5	52.3	13.8	35.2	1.49	3.8	2.0	5.1	1.42	3.6	39.21	% 100
2007	490.5	3.6	68011.9	49.3	60940.8	44.3	0	0	349.9	2.5	38.8	0.2	129831.9	% 100
2008	274.64	0.1	136823.4	70.3	54348.7	27.9	1609.54	0.8	1265.6	0.7	467.6	0.2	194789.48	% 100
2009	14.7	0.01	103197.0	66.37	27753.9	17.8	0	0	11452.0	7.36	13171.3	8.46	155588.9	% 100
2010	0	0	115033.8	53.8	55730.5	26	0	0	43044.5	20.1	7.4	0.1	213816.2	% 100
2011	0	0	124784.4	52.2	60334.1	25.2	0	0	53223.7	22.3	704.7	0.3	239046.9	% 100
2012	21687.4	7	113804.7	36.9	99460.6	32.2	0	0	73293.4	23.8	14.3	0.1	308260.4	% 100
2013	285.6	0.2	60518.0	29.8	100288.4	49.5	0	0	15158.0	7.5	26246.9	13	202496.9	% 100
2014	0	0	39498.1	51.8	15899.3	20.8	0	0	20702.9	27.1	206.0	0.3	76306.3	% 100
2015	0	0	2438.7	26.4	6594.9	71.5	0	0	0	0	192.5	2.1	9226.1	% 100

المصدر : استخرجت القيم والنسب من قبل الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأ حصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات من ٢٠٠٤- ٢٠١٦ م .

★ احصاءات البنك المركزي العراقي ،لسنة ٢٠٠٤ م

---

* تم استخراج نسبة الزيادة(النمو) من المعادلة (نسبة االزيادة = القيم في سنة المقارنة – القيم في سنة الاساس / القيم في سنة الاساس × 100

لم تسجل قيم الصادرات العراقية مؤشرات توضح اهميتها أذ اختفت قيم الصادرات باتجاه الكويت، بينما كانت قيم الصادرات باتجاه السعودية لسنة متذبذبة اذ سجلت سنة 2013م 285.6 مليون دينار واختفت في السنوات الاخيرة.

وهذه المؤشرات تعكس مدى ضعف الانتاج القومي وهشاشة القاعدة التصديرية والمتمثلة بالاعتماد على صادرات النفط كممول للاقتصاد العراقي واهمال القطاعين الزراعي والصناعي نتيجة عدم وجود خطط اقتصادية مرسومة من الحكومة اضافة الى الاوضاع السياسية والحرب ضد الارهاب كل هذا أثر في القاعدة الاقتصادية للصادرات.

ب- واقع واتجاهات الاستيرادات للمدة (2003- 2015)م مع دول الجوار:

تعد الاستيرادات المكون الثاني من مكونات التجارة الخارجية وهي اكثر تعبير عن قوة الاقتصاد الوطني من الصادرات لأنها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الاسواق الخارجية، ومن ثم قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية على اعتبار انها احدى اهم ادوات التنمية، ووسيلة للحصول على المقومات الرئيسة للتنمية.[1](وفائدة الاستيرادات كونها وسيلة يمكن من خلالها الحصول على مختلف السلع الانتاجية غير المتوفرة محلياً، او انها لا تُنتج بكميات كافية محلياً، او الحصول عليها بتكلفة اقتصادية ارخص من انتاجها محليا فيكون من الافضل استيرادها.[2]

التطرق إلى الواردات وتزايدها مع دول الجوار بشكل واسع يعني إن حجم الانتاج المحلي لم يستطيع تلبية احتياجات المستهلك وبالتالي يجعل مسار تطور القطاع الانتاجي المحلي بطيئاً امام تزايد الواردات وهذا ما تعكسه معطيات الجدول **(3)** الذي وضح الاتجاهات الجغرافية للواردات يتضح ان دالة الاستيرادات من دول الجوار في تزايد مستمر على الرغم من بعض التذبذبات في القيم لبعض السنوات الا ان صفتها العامة هي الارتفاع اذ ان قيم الواردات العراقية من السلع مع دول الجوار بلغت 38.9 مليون دينار سنة 2003م وشملت قيم الاستيرادات بضعت اشهر من السنة وتوقفت لعدة اشهر ويعود ذلك الى دخول قوات الاحتلال الى العراق وغلق الحدود نتيجة سقوط نظام الحكم في العراق. وقد استأثرت تركيا بأعلى قيمة حيث بلغت 12.9 مليون دينار وبنسبة بلغت 33.2 % مقارن بدول الجوار تليها ايران بقيمة 12.5 مليون دينار وبنسبة بلغت 32.1%،

ومن ثم أخذ السوق العراقي يشهد تقدماً ملموساً لاستقبال استيرادات الدول المجاورة وبدأت الاستيرادات تأخذ طابع تنافسي وتختلف مراتبها وتسجل ارتفاعات في قيمها حيث قفزت القيم من 4312.5 مليون دينار سنة 2004م الى 12042934.6 مليون دينار سنة 2005م. وقد سجلت الاستيرادات التركية المرتبة الاولى سنة 2005م عالمياً وكذلك مقارنة بدول الجوار حيث بلغت قيم الاستيرادات (11585105.1) مليون دينار سنة 2005م وبنسبة (96.14 %) من الاستيرادات التركية تليها سوريا بنسبة 1,9%. وهذ يعود الى سياسة الانفتاح ومحاولة اغراق الأسواق المحلية بسلع تفتقر لها وابرزها السلع الغذائية والاستهلاكية غير الغذائية (كالملابس، والاجهزة الكهربائية...الخ).

ومن ثم سجلت الاستيرادات العراقية انخفاض في قيمها سنة 2006م إذ بلغت 2168386.8 مليون دينار سجلت معدل نمو سالب بلغ (- 81.99 %)، احتلت الكويت وتركيا وإيران المراتب الأولى وبنسب (27%)، (24.7%)، (23.4 %)على التوالي.

وأستمر الانخفاض حتى بلغ سنة 2007م (113648.7) مليون دينار، وبنمو سالب بلغ(-94.7 %) أحتلت الاردن الصدارة بنسبة 70.4% من مجمل الاستيرادات مقارنة بدول الجوار تليها سوريا بنسبة 15.7% وهذا الانخفاض لا يعود الى تحسن في الإنتاج المحلي أنما بسبب انخفاض أسعار النفط التي تعد الممول الاساس لاستيرادات العراق والتي رافقها انخفاض في قيم الاستيرادات العراقية حتى على المستوى العالمي.

(1) عبد الرؤوف رهبان، مصدر سابق، ص540.

(2) G.V. Vijayasri, The Importance of International Trade In The Worald. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research.Vol.2. N.9, September (2013).pp 111-119

ومن ثم اخذت الاستيرادات مع دول الجوار تسجل ارتفاعات في قيمها وبشكل تدريجي إذ بلغت (48398.2) و(942903.5) مليون دينار للسنوات (2008– 2009)م وبنسبة نمو بلغت 1848.2% وهنا دخلت السعودية كمول اساسي حيث احتلت المرتبة الاولى من بين الدول العربية ودول الجوار بقيم استيرادات بلغت (161103.5) (265346.0) مليون دينار وبنسبة (33.3%) (28.1%) على التوالي نتيجة عقد مجموعة من الاتفاقيات للتبادل التجاري والتي بموجبها تم استيراد سلع من المواد الخام والسلع الغذائية. وفي سنة 2010م قفزت استيرادات العراق من دول الجوار لتصل الى (2406826.7) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ 155.25%، استأثرت الكويت بالمرتبة الاولى حيث بلغ قيم استيرادات العراق من الكويت (768927.6) مليون دينار وبنسبة 31.9% تليها ايران بنسبة 25.4%.

جدول (٣) قيم الاستيرادات العراقية واتجاهاتها الجغرافية من دول الجوار للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)م (مليون دينار)

البلدان / السنوات	المملكة العربية السعودية		سورية		الاردن		الكويت		تركيا		ايران		مجموع القيم	مجموع النسب
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %		
2003	0.8	2	2.1	5.4	10.3	26.5	0.3	0.8	12.9	33.2	12.5	32.1	38.9	% 100
2004	30.4	0.7	234.1	5.4	43.6	1.0	33.7	0.8	2645.9	61.4	1324.8	30.7	4312.5	% 100
2005	147.4	0.01	237384.4	1.9	42216.1	0.4	639.4	0.05	11585105.1	96.14	177442.2	1.5	12042934.6	% 100
2006	131961.0	6.1	140210.4	6.5	266001.2	12.3	586064.6	27	535958.0	24.7	508191.6	23.4	2168386.8	% 100
2007	9945.6	8.7	17896.5	15.7	80010.6	70.4	68.5	0.1	2869.8	2.6	2849.7	2.5	113648.7	% 100
2008	161103.5	33.3	85198.0	17.6	151401.3	31.3	72922.2	15	10051.1	2.1	3262.1	0.7	483938.2	% 100
2009	265346.0	28.1	193165.0	20.5	173184.1	18.4	203801.7	21.6	75538.7	8	31868.0	3.4	942903.5	% 100
2010	352942.9	14.7	365408.5	15.2	229004.8	9.5	768927.6	31.9	78192.6	3.3	612350.3	25.4	2406826.7	% 100
2011	777874.2	20.1	738376.9	19.2	572892.7	14.8	482509.0	12.5	140718.3	3.6	1150403.5	29.8	3862774.6	% 100
2012	314278.7	15.6	328728.0	16.3	336287.2	16.7	267877.8	13.4	163342.2	8.1	600086.2	29.9	2010600.1	% 100
2013	391265.2	15.8	264399.6	10.7	403331.4	16.3	359635.7	14.6	190894.0	7.7	861508.9	34.9	2471034.8	% 100
2014	353300.6	17	82939.4	4	529025.5	25.5	269308.3	13.1	136255.9	6.6	701430.6	33.8	2072260.3	% 100
2015	413480.8	3	6518.9	0.1	416856.9	3.1	206801.7	1.5	9941335.6	73.4	2554668.5	18.9	13539662.4	% 100

المصدر : استخرجت القيم والنسب من قبل الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأ حصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات من ٢٠٠٤- ٢٠١٦ م .
٢- لعدم توفر قيم الاستيرادات لسنة ٢٠٠٤م في النشرات الاحصائية ، تم التوصل اليها عن طريق المجموعات الاحصائية لصادرات دول الجوار الى العراق (بالدولار) ومعاملتها بسعر الصرف بالدينار العراقي لتلك السنة .

ثم شهدت قيم الاستيرادات بعد 2011م تحولات هامة إذ اخذت قيم الاستيرادات تسجل قيم متباينة ما بين الارتفاع والانخفاض والذي يعكس هشاشة المنظومة الاقتصادية في العراق هذا من جانب ومن جانب اخر دخلت السلع الايرانية كمنافس لدول العالم ولدول الجوار لتفرض مكانتها في الاسواق العراقية، فخلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014م سجلت قيم الاستيرادات الايرانية معدلات بلغت (1150403.5)، (600086.2)، (861508.9) (701430.6) مليون دينار وبنسب (29.8%)، (29.9 %)، (34.9%)، (33.8%) على التوالي، وفي سنة 2015م سجلت الاستيرادات العراقية ارتفاع ملحوظ، بسبب الحرب ضد الارهاب مما تتطلب عمليات تمويل لسد المتطلبات الاساسية اذ بلغت قيم الاستيرادات (13539662.4) مليون وهو اعلى قيم سجلتها طوال فترة الدراسة وقد استأثرت تركيا بالمرتبة الاولى وبقيم استيرادات بلغت (9941335.6) وبنسبة 73.4% من نسبة الاستيرادات من دول الجوار تليها ايران بنسبة 18.9%.

من خلال ملاحظة المؤشرات الاحصائية السابقة الذكر يتضح إن الاقتصاد العراقي منكشف اقتصادياً على بلدان دول الجوار التي أخذت تتنافس في تصدير سلعها الى الاسواق العراقية مما يعكس ضعف قاعدته الانتاجية المحلية عن تلبية الطلب على السلع والخدمات الوطنية، ويظهر من البيانات إن قيم الاستيرادات ترتفع وتنخفض في بعض السنوات وهذا مرتبط بالأساس بسوق النفط العالمية وتذبذب الأسعار لان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية للحصول على العوائد المالية وبالتالي تغطية السوق المحلية بالسلع والبضائع.

ثانياً- تحليل اداء هيكل التجارة الخارجية للعراق(الصادرات والواردات)للمدة 2003-2015م مع دول الجوار:

لدراسة هيكل التجارة الخارجية دوراً في الكشف عن طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل البلد وواقع علاقاته التجارية لان بنية كل من الصادرات والاستيرادات تعكس نوعية النشاط الاقتصادي القائم,ولدراسة هيكل التجارة الخارجية فقد تم تقسيمها الى سلع استهلاكية غذائية ومشروبات، سلع استهلاكية غير غذائية، مواد خام، وسلع رأسمالية. فالسلع الاستهلاكية (الغذائية وغير الغذائية) هي "السلع والخدمات المتجهة إلى المستهلك"؛ حيث تُشبع الحاجات الإنسانية بصفة مباشرة دون حاجة إلى عمليات تحويلية تُجرى عليها كالخبز والملابس. وأما السلع الرأسمالية (الانتاجية) فهي "سلع تقوم بشرائها المنشآت وتوجها إلى المشروعات الصناعية للمساعدة في الإنتاج أو لتكون مدخرات في عملية الإنتاج وبمعنى آخر أنها لا تقدم للمستهلك النهائي".. ومن ثم فلا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة؛ ولكنها تساعد في إنتاج السلع الاستهلاكية، ومثال ذلك الأرض والآلات والمواد الأولية[1] اما سلع المواد الخام (الاولية) الصناعية غير الغذائية، والتي تتكون من العديد من السلع وأهمها الجلود، والصوف، والتبن والتبوغ، والاسمدة، والمنتجات البلاستيكية، والسليلوزية، والمصنوعات من حجر الجبس والمنتجات، واللدائن الصناعية، وبعض المنتجات الكيمياوية وغيرها من المواد.[2]

أ- تحليل الهيكل السلعي الصادرات العراقية لدول الجوار للمدة 2003- 2015م:

يعكس الهيكل السلعي للصادرات مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغه البلد وذلك من خلال معرفة مركز ثقل السلع التي يتكون منها، ونظراً للتفاصيل العديدة في مقدار قيم الصادرات فقد تم استعراض الهيكل السلعي للصادرات من خلال تقسيم دول الجوار الى الدول العربية غير خليجية، ودول عربية خليجية، ودول الغير العربية.

1- هيكل الصادرات العراقية باتجاه دول الجوار العربية (الاردن، سوريا):

فيما يتعلق بهيكل الصادرات العراقية باتجاه الدول العربية غير الخليجية ومن خلال استعراضنا لبيانات الجدول (4) للمدة 2003- 2015م نجد ان قيم الصادرات كانت تسجل قيم منخفضة جداً بل انها كانت تختفي في العديد من السنوات فيما يخص **الصادرات الغذائية، للأردن** فقد سجلت قيم متباينة فأقل قيمة سجلت سنة 2004م وبلغت 0.6 مليون اما اعلى قيمة لها بلغت 12192.3 مليون دينار سنة 2012م وابرز السلع الغذائية المصدرة للأردن هي التمور الرطبة، والمجففة، ودبس التمر غير المخمر، وبعض السكريات والفواكه،

اما الصادرات العراقية من **المواد الخام** بلغت أوطأ قيمة لها سنة 2004م وبلغت 1.0 مليون دينار بينما اعلى قيمة سجلت سنة 2013م وبلغت 90202.0 مليون دينار وابرز المواد لخام المصدرة كانت جلود الحيوانات والاصواف، ومواد علفية، وبعض المستحضرات الكيميائية.

اما **السلع الاستهلاكية غير الغذائية** فقد سجلت أوطأ قيمة لها سنة 2004م وبلغت 1.6 مليون دينار اما اعلى قيمة سجلت سنة 2014م وبلغت 57.6 مليون دينار وتضمنت السجاد اليدوي، والانسجة القطنية، والشمع، والفلين، وبعض المستحضرات الكيمياوية.

(1) R. S. Alexander Marketing definitions, American Marketing Association, Chicago, 1960, P. 11-14.
(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات لعام 2006-2005م، ص4.

اما بالنسبة للصادرات العراقية باتجاه **سوريا** يتضح ان **السلع الغذائية** شهدت تذبذب في قيمها وسجلت ادنى قيمها سنة 2004م وبلغت 1.4 مليون بينما سجلت اعلى قيمها سنة 2013م وبلغت (43211.0) مليون دينار وقد تمثلت ابرز السلع الغذائية بالحبوب والتمور الرطبة والمجففة وبعض الفواكه والخضر

جدول (٤) الهيكل السلعي للصادرات العراقية باتجاه دول الجوار العربية (الاردن – سوريا) للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ م (مليون دينار)

البلدان	الاردن				سورية			
السلع / السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2003	4.3	6.9	0	0	6.3	10.1	0	0
2004	0.6	1.0	1.6	0	1.4	4.61	1.1	0
2005	10.9	32.8	4.1	0	44.2	67.7	12	0
2006	4.5	8.28	2.0	0	4.1	15.3	1.1	0
2007	1233.3	59679.6	27.9	0	17221.0	50683.4	107.5	0
2008	1040.9	53307.8	0	0	21010.0	115611.3	202.1	0
2009	7545.7	20185.7	22.5	0	9137.3	93938.5	121.2	0
2010	9987.6	45715.1	27.8	0	9918.8	104980.7	134.3	0
2011	9987.4	50368.4	30.3	0	12230.0	112413.2	141.2	0
2012	12192.3	87268.3	0	0	8921.5	104737.9	145.3	0
2013	10086.4	90202.0	0	0	43211.0	56085.0	112.0	0
2014	1453.2	14388.5	57.6	0	3345.0	36053.4	99.7	0
2015	1130.0	5437.1	27.8	0	1011.0	1379.9	47.8	0

المصدر :تم استخراج القيم من قبل الباحث بالاعتماد على :جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٦م

وعرق السوس وغيرها اما المواد الخام سجلت حضور لها طوال فترة الدراسة وكانت قيمها مرتفعة قياساً ببقية دول الجوار فقد سجلت قيم متباينة فأقل قيمها كانت سنة 2004م وبلغت 4.61 مليون بينما اعلى القيم لهذه الصادرات بلغت 115611.3 مليون دينار سنة 2008م وتمثلت ابرز المواد الخام المصدرة بالجلود، والاصواف، والمستحضرات الكيميائية، وزيوت التشحيم وغيرها من المواد.

اما بالنسبة **للسلع الاستهلاكية غير الغذائية**، سجلت قيم متذبذبة تراوحت ما بين 1.1 مليون سنتي 2004م، 2006م ومثلت اقل القيم وبين 202.1 مليون دينار سنة 2008م كأعلى قيمة وتمثلت ابرز سلعها بالمنسوجات القطنية، والشموع المعدنية، والفلين، والسجاد اليدوي، والصوف وغيرها.

2- هيكل الصادرات العراقية باتجاه دول الجوار العربية الخليجية (السعودية- الكويت):

فيما يتعلق بالصادرات العراقية باتجاه البلدان العربية الخليجية، توضح مؤشرات الجدول (5) ان السلع الغذائية لم تسجل لها حضور مع السعودية الا في سنة 2005م وسجلت قيم متدنية بلغت 0.11 مليون دينار،

اما **المواد الخام** فقد سجلت قيم منخفضة سنة 2004 وبلغت 0.4 مليون بينما اعلى قيمة بلغت 21627.2 مليون دينار سنة 2012م وشملت على بعض تأثيرات احادية الاكليل من الاثلين، والبرسيم، والصوف. اما **السلع الاستهلاكية غير الغذائية** لم تسجل أي حضور يذكر إلا في سنتي 2012 إذ بلغت قيمها 60.2 مليون دينار، وسنة 2013م وبلغت 80.6 مليون دينار، اما السلع الرأسمالية فلم تسجل أي قيمة تذكر. بينما اختفت **السلع الغذائية، والاستهلاكية، والرأسمالية** من قائمة الصادرات بالنسبة للكويت ولم تسجل أي مؤشرات تذكر، فيما سجلت قيم صادرات **المواد الخام** حضورها في بعض السنوات حيث تراوحت القيم ما بين 0.19 مليون سنة

2005م واعلى قيمة سجلت سنة 2008م وبلغت 1609.54 مليون دينار والتي شملت بعض جلود الاغنام، والصوف، وبعض المركبات الكيميائية

جدول (٥) الهيكل السلعي للصادرات العراقية باتجاه دول الجوار العربية(الخليجية) (السعودية – الكويت) للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ م (مليون دينار)

البلدان	السعودية				الكويت			
السلع / السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2003	0	0	0	0	0	0	0	0
2004	0	0.4	0	0	0	1.3	0	0
2005	0.11	1.0	0	0	0	0.19	0	0
2006	0	0	0	0	0	0.49	0	0
2007	0	4905.9	0	0	0	1.34	0	0
2008	0	274.64	0	0	0	1609.54	0	0
2009	0	12.4	0	0	0	0	0	0
2010	0	0	0	0	0	0	0	0
2011	0	0	0	0	0	0	0	0
2012	0	21627.2	60.2	0	0	0	0	0
2013	0	205.0	80.6	0	0	0	0	0
2014	0	0	0	0	0	0	0	0
2015	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر :تم استخراج القيم من قبل الباحث بالاعتماد على :جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٦م

3- هيكل الصادرات العراقية باتجاه دول الجوار الاجنبية (تركيا – إيران):

اما بالنسبة لدول الجوار غير العربية فمن خلال معطيات الجدول (6) يتضح ان السلع الغذائية سجلت حضور لها مع تركيا لكنها كانت بمستويات متذبذبة ومتدنية فأقل القيم سجلت سنة 2003م وبلغت 0.3 مليون واعلى قيمة سجلت سنة 2005م وبلغت 5.6 مليون وقد شملت التمور بأنواعها ومنها المجفف، والدبس، وبعض الحبوب.

واعتبرت صادرات **المواد الخام** ابرز السلع المصدرة حيث بلغت قيمها سنة 2006م التي سجلت اقل القيم إذ بلغت 1.1 مليون دينار بينما سجلت اعلى مستوياتها سنة 2012م وبلغت 73291.2 مليون دينار وشملت مواد مثل (توليول) تولويين من زيوت منتجات مماثلة يزيد وزن العناصر العطرية فيها عن وزن العناصر غير العطرية، بينما اختفت **السلع الغير الغذائية** من الصادرات ولم تسجل أي قيمة لها فقط سنة 2008م وبلغت 2.9 مليون دينار شملت السلع الغير الغذائية بعض المواد المصنعة الخفيفة، والمواد الزجاجية.

اما الصادرات الغذائية الى **ايران** فلم تسجل أي حضور طوال مدة الدراسة، بينما تعد **المواد الخام** من ابرز صادرات العراق غير النفطية الى ايران إذ سجلت قيم متذبذبة ولجميع سنوات الدراسة إذ سجلت أوطأ قيمة لها سنة 2006م وبلغت 1.42 مليون دينار اما على قيمة سجلت سنة 2013م وبلغت القيمة 26148.7 مليون دينار وشملت ابرز المواد الخام المصدرة تأثرات أخرى أحادية الألكيل من إثيلين غليكول أو ثاني إثيلين غليكول من تأثيرات كحولات ومشتقاتها.

اما **السلع الاستهلاكية غير الغذائية** فقد سجلت قيم متدنية ومتذبذبة وكانت تختفي في العديد من السنوات اذ سجلت اعلى قيمة لها سنة 2007 م وبلغت 90.6 مليون دينار.

مما تقدم يتضح ان قيم الصادرات العراقية باتجاه دول الجوار لم تحقق مكاسب وقد برزت صادرات المواد الخام كأبرز الصادرات العراقية، وهذا الانخفاض في الواقع لا يعكس حقيقة ما يمتلكه العراق من ثروات طبيعية بقدر ما يدل على غياب التخطيط الاستراتيجي اضافة الى الاهمال الذي اصاب القطاعين الزراعي والصناعي والعجز الذي اخذ يصيب الميزانية العمومية للدولة.

جدول (٦) الهيكل السلعي للصادرات العراقية باتجاه دول الجوار غير العربية (تركيا – إيران) للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ م (مليون دينار)

البلدان	تركيا				ايران			
السلع / السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2003	0.30	1.3	0	0	0	1.8	0	0
2004	1.2	5.4	0	0	0	2.6	0	0
2005	5.6	89.3	0	0	0	1.86	0	0
2006	0.9	1.1	0	0	0	1.42	0	0
2007	3.2	28.7	0	0	0	296.7	90.6	0
2008	3.5	77.6	2.9	0	0	467.6	0	0
2009	1.5	36.6	0	0	0	13145.2	26.1	0
2010	1.9	376.7	0	0	0	2.1	0	0
2011	3.3	53220.39	0	0	0	704.7	0	0
2012	2.2	73291.2	60.2	0	0	12.0	0	0
2013	1.9	15156.1	80.6	0	0	26148.7	66.2	0
2014	4.7	20698.2	0	0	0	206.0	0	0
2015	0	0	0	0	0	192.5	0	0

المصدر :تم استخراج القيم من قبل الباحث بالاعتماد على :جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٦م

ب- تحليل الهيكل السلعي لاستيرادات العراق من دول الجوار للمدة (2003- 2015)م

تعد دراسة هيكل الاستيرادات جغرافياً ذات ضرورة اقتصادية للتعرف على مساهمة هذه الدول بتوفير السلع التي يعجز الاقتصاد العراقي عن توفيرها وحجم هذه الاستيرادات، من هنا فأن العديد من الاقتصاديون يعتبرون هيكل الاستيرادات، قياساً لدرجة التطور الاقتصادي التي يصل اليها بلد ما، ولهذا الغرض نحاول معرفة نوع السلع المستوردة، هل هي غذائية، استهلاكية، غير غذائية، خام، رأسمالية. فالبلدان التي تعاني اقتصاداتها رغم امتلاكها المقومات الضرورية للإنتاج يشكل النوع الاول والثاني الحيز الاكبر في هيكل استيراداتها بسبب الميل الحدي للاستهلاك لدى سكانها، وقصور جهازها الانتاجي عن اشباع مثل هذا الميل خلافاً لاستيرادات البلدان المتطورة او التي تحاول الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية لديها.

واذا انتقلنا الى واقع هيكل الاستيرادات العراقية نلاحظ ان مشكلة الاستيرادات تزيد من حدة مشاكل الصادرات حيث ان خريطة الاقتصاد العراقي تميزت بطغيان وهيمنة الاستيرادات من جميع السلع وبالترتيب من السلع الغذائية والاستهلاكية غير الغذائية والمواد الخام والرأسمالية، وقد اخذت تسجل زيادات بقيمها بعد سنة 2004م نتيجة رفع الحضر الاقتصادي وكذلك سياسة الانفتاح على الاسواق العالمية.

1- هيكل الواردات العراقية من الدول العربية (الاردن – سوريا)

ومن خلال تتبع الهيكل السلعي للواردات للبلدان العربية غير الخليجية ومن خلال بيانات الجدول (7) يتبين ان هيكل الواردات العراقية من الاردن والمتمثل **بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية** احتل مكان الصدارة طوال مدة الدراسة حيث بلغت ادنى قيمة له سنة 2003م وبلغت 2.1 مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 100% ثم سرعان اخذت تسجل قيم مرتفعة حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2011م وبلغت 309105.2 مليون دينار وبلغت اهميتها النسبية من بين الهيكل السلعي للواردات الاخرى 54% والتي تمثلت

بالملابس والاحذية والمساحيق الخ بينما احتلت الواردات من **السلع الغذائية** المرتبة الثانية حيث سجلت مؤشراتها قيم تراوحت مابين 18.6 مليون دينار سنة 2004م ومن ثم اخذت بعد عام 2004م تسجل قيم مرتفعة حتى بلغت قيم الاستيرادات الغذائية 169541.6 مليون دينار سنة 2015م وبأهمية نسبية بلغت 40.7% والتي شملت كافة السلع الغذائية من الدقيق واللحوم بانواعها، والحبوب، والفواكه، والالبان، والحلويات، والمشروبات الغازية الخ ---

اما **المواد الخام** فهي الاخرى سجلت قيم مرتفعة تراوحت ما بين 4.8 مليون دينار سنة 2004م وبأهمية نسبية بلغت 5.4% وهي اقل قيمة وبين 129285.2 مليون دينار سنة 2011م وبأهمية نسبية بلغت 21.6% وتمثلت ابرز المواد الخام احجار الرخام، والمواد الكلسية، والاخشاب، والاسمنت وغيرها، اما **السلع الرأسمالية** فقد سجلت حضورها في العديد من سنوات الدراسة وبقيم متباينة تراوحت اقل قيمة 224.2 مليون دينار سنة 2006م وبنسبة 0.1% وبين 43044.9 مليون دينار كأعلى قيمة سنة 2014م وبنسبة 8.2% وقد تمثلت بالسيارات ومنها اللوريات وقطع غيارها.

جدول (٧) الهيكل السلعي لاستيرادات العراق من دول الجوار العربية (الاردن – سورية) للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ م (مليون دينار)

البلدان	الاردن				سورية			
السلع / السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2003	0	0	2.1	0	7.3	3.0	0	0
2004	18.6	4.8	20.2	0	124.1	75.9	34.1	0
2005	4015.6	1043.3	37157.2	0	186531.8	20597.0	30255.6	0
2006	5897.1	9566.8	250313.1	224.2	106108.8	29222.8	4877.7	1.1
2007	27121.4	6652.7	46244.5	0	1702.7	113.0	16080.8	0
2008	49789.9	15387.9	85234.9	988.6	41522.8	18298.7	25375.2	1.3
2009	50512.6	34733.3	87388.4	549.8	130908.8	6833.4	55287.6	135.2
2010	66543.2	45431.4	116375.6	654.6	259437.5	16937.2	88765.9	267.9
2011	130721.8	129285.2	309105.2	3780.5	469655.0	17764.5	250957.4	0
2012	125978.2	52876.8	132432.2	2991.5	164537.8	11234.1	152056.1	0
2013	142311.9	78908.7	178797.9	3312.9	135959.8	7785.6	120654.2	0
2014	157311.9	97666.9	230914.6	43044.9	72704.1	667.6	9567.7	0
2015	169541.0	78871.0	136332.1	32112.2	153.2	324.6	6041.1	0

المصدر :تم استخراج القيم من قبل الباحث بالاعتماد على :جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٦م

اما الواردات العراقية من **سوريا** فمن خلال مراجعة الجدول (7) يتضح ان السلع الغذائية احتلت مكان الصدارة في اغلب سنوات الدراسة حيث سجلت ادنى قيمة لها سنة 2003م وبلغت 7.3 مليون دينار بأهمية نسبية بلغت 100% حتى بلغت سنة 2011م اعلى قيمة 469655.0 مليون دينار وبنسبة 63%، وتمثلت ابرز الواردات العراقية بالحبوب ودقيق الطحين والفواكه والخضر والمعلبات واللحوم وبيض المادة وغيرها من السلع الغذائية، تليها الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية والتي بلغت مؤشراتها مابين 34.1 مليون سنة 2003م بأهمية نسبية 10.5% وبين 250957.4 مليون سنة 2011م كأعلى قيمة وبأهمية نسبية بلغت 34% وقد تمثلت بالملابس والاحذية وزيوت التنظيف والسلع المنزلية وغيرها من السلع.

اما سلع المواد الخام فهي الاخرى اظهرت قيم متباينة تمثلت ابرز سلعها بالأخشاب، واوكسيد وهيدروكسيد الحديد، والاسمدة من اصل حيواني ونباتي وغيره من الاحماض الكيميائية حيث سجلت اقل قيمة لها سنة 2003م وبلغت 3.0 مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 21.8% اما اعلى قيمة فقد بلغت سنة 2006م وبلغت 29222.8 مليون دينار، وبأهمية نسبية بلغت 20.8%، فيما سجلت

السلع الرأسمالية تواجدها في بعض السنوات واختفت في سنوات كثيرة حيث سجلت اعلى مؤشراتها سنة 2010م وبلغت قيمتها 267.9 مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 0.1% وتمثلت ببعض هياكل السيارات والادوات الزراعية وغيرها، ويوضح الشكل (1) و(2) الاهمية النسبية للواردات العراقية من دول الجوار العربية للمدة (2003- 2015)م.

2- هيكل الواردات العراقية من الدول العربية الخليجية:

اما الاحصائيات المتعلقة بهيكل لواردات العراقية من البلدان العربية الخليجية فقد تمثل بمعطيات الجدول (8) وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات العراقية من **المملكة العربية السعودية** يتضح ان **السلع الغذائية** تباينت قيمها إذ سجلت اوطأ قيمة لها سنة 2004م وبلغت 6.9 مليون دينار، ثم اخذت تسجل حضورها وبقيم مرتفعة على الرغم من تذبذبها في بعض السنوات حتى سجلت اعلى قيمة لها سنة 2015م إذ بلغت 199821.5 مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 45.3% ومن ابرز السلع الغذائية هي الدقيق، والمعجنات، والمشروبات الغازية وغير الغازية، والفواكه المجففة، والزيوت النباتية ومنها زيت زهرة الشمس والعسل، والمعلبات من المواد الغذائية وغيرها،

اما **السلع الاستهلاكية غير الغذائية** التي اخذت تنافس السلع الغذائية بل وتفوقت عليها في بعض السنوات فقد سجلت حضورها طوال فترة الدراسة باستثناء سنة 2003م إذ بلغت اعلى قيمها سنة 2011م وبلغت 593251.1 مليون دينار، اما اوطأ قيمة بلغت 6.6 مليون دينار سنة 2004م وتضمنت السلع الاستهلاكية غير الغذائية كالعطور، والاقمشة، والزفت، وزيوت المحركات، والنيتروجين، والمستحضرات الطبية، والملابس، والتجهيزات الرياضية، اسرة للنوم، مصابيح كهربائية، والسلع الكهربائية، الخ.

بينما سجلت الواردات العراقية من **المواد الخام** قيم متباينة اذ برزت اقل القيم سنة 2003م وبلغت 0.8 مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 100% لكونها السلع الوحيدة المستوردة في ذلك الوقت أما أعلى قيمة

شكل (١) الاهمية النسبية للهيكل السلعي لاستيرادات العراق من الاردن للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)م

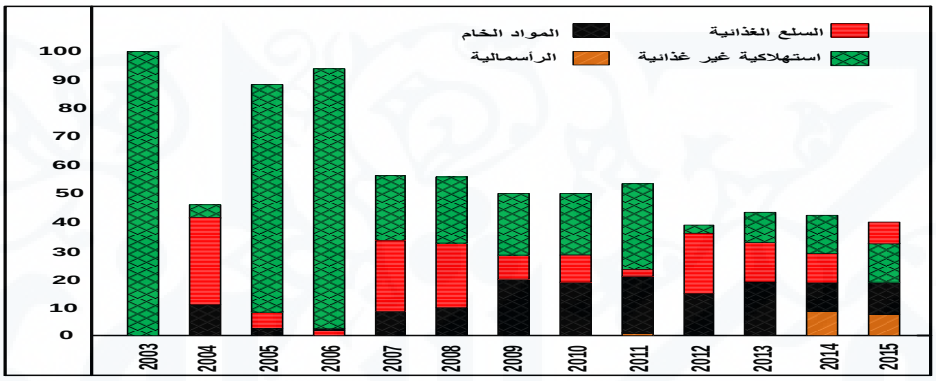

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٧)

شكل (٢) الاهمية النسبية للهيكل السلعي لاستيرادات العراق من سوريا للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)م

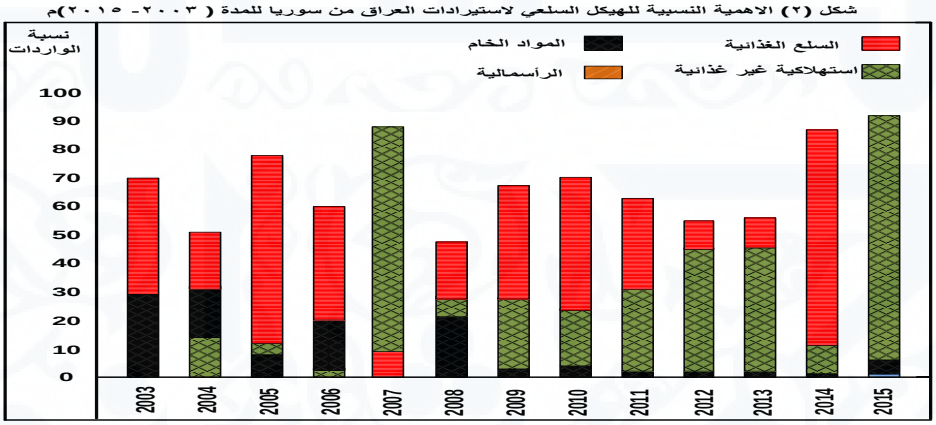

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٧)

فقد سجلت سنة 2008م وبلغت 85473.6 مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت 53.4% وشملت ابرز المواد الخام الاخشاب التي تستخدم في البناء، طبقات وشرائط الفلين، الرخام واحجار البناء، واحماض غير عضوية الخ

اما **السلع الرأسمالية** فقد كانت قيمها متدنية ومتذبذبة مقارنة بالسلع الاخرى فقد سجلت اعلى قيمة لها سنة 2011 وبلغت 4292.1 مليون وبلغت اهميتها النسبية 0.5 % وتمثلت بالسيارات، والجرارات الزراعية والسيارات السياحية، وقطع غيار السيارات.

اما الواردات العراقية من **الكويت** فمن خلال مراجعة معطيات الجدول (8) يتضح ان **السلع الغذائية** سجلت حضورها منذ سنة 2004م أذ سجلت ادنى قيمة لها وبلغت 8.9 مليون دينار ثم سرعان ما اخذت تسجل حضورها طوال مدة الدراسة وبقيم مرتفعة على الرغم من تذبذبها بعض السنوات وبلغت اعلى قيمة لها سنة 2006م وبلغت 445365.9 مليون دينار، وتضمنت السلع الغذائية على الالبان والعصائر والايس كريم، دقيق الطحين، واللحوم بانواعها، وبيض المائدة، والحلويات، والبقوليات المعلبة الخ-

أما السلع **الاستهلاكية غير الغذائية** تباينت مراتبها واهميتها النسبية إذ احتلت السلع الاستهلاكية التصنيف الاول للواردات العراقية من الكويت اذ سجلت اقل القيم سنة 2003م وبلغت 0.3 مليون دينار وبنسبة 100% ثم تزايدت قيمها حتى بلغت اعلى قيمة لها سنة 2010مإذ بلغت 388383.4 مليون وبنسبة 50.5%، وابرز السلع تمثلت بالدفاتر والسجلات، والملابس، ودهون السيارات، وأواني المائدة، والاقمشة، والسلع الكهربائية وغيرها.

اما الواردات العراقية من **المواد الخام** من **الكويت** فهي الاخرى سجلت قيم متباينة طوال فترة الدراسة تراوحت قيمها بين 2.5 مليون سنة 2005م كأقل قيمة، ومن ثم سجلت ارتفاع في قيمها وسجلت اعلى قيمة سنة 2010م اذ بلغت 112311.2 مليون دينار وبنسبة بلغت 14.6% وهذا الارتفاع يرجع نتيجة الطلب على خيوط وخصل من الياف الزجاج، والرخام، وقوالب الجص، واحجار تبليط ورصف الطرق وغيرها.

اما **السلع الرأسمالية** والتي تمثلت بالجرافات، والسيارات، والبلدوزرات، وهياكل السيارات وقطع غيارها، قد سجلت قيم متباينة إذ سجلت اعلى قيمة لها سنة 2011م وبلغت 22483.2 مليون دينار وبلغت الاهمية النسبية 4.7%.

ويوضح الشكل(3) و(4) الاهمية النسبية للواردات العراقية من البلدان العربية الخليجية للمدة (2003- 2015)م.

جدول (٨) الهيكل السلعي لاستيرادات العراق من دول الجوار العربية الخليجية (السعودية – الكويت) للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ م (مليون دينار)

البلدان	السعودية				الكويت			
السلع / السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2003	0	0.8	0	0	0	0	0.3	0
2004	6.9	13.5	6.6	0	8.9	5.2	19.6	0
2005	7.16	133.66	6.85	0	19.9	2.5	614.9	2.1
2006	2103.8	28808.4	101048.8	0	445365.9	22188.1	108430.7	10079.9
2007	692.3	3363.5	5889.8	0	50.7	17.8	0	0
2008	21778.5	85473.6	53851.4	0	39618.8	5428.3	27603.3	271.8
2009	96128.8	32688.1	134015.9	2513.2	71921.4	14867.7	114474.8	2537.8
2010	122769.8	38623.2	163210.5	1817.5	265467.8	112311.2	388383.4	2765.2
2011	144707.1	35623.9	593251.1	4291.4	162484.4	39995.1	257546.3	22483.2
2012	156564.6	41457.5	114765.2	1491.4	155904.6	22729.6	86787.4	2456.2
2013	178654.5	48789.7	162581.3	1239.7	178760.2	69078.8	107121.6	4675.1
2014	188769.0	49767.8	113254.3	1508.9	180071.3	25461.7	61211.6	2564.3
2015	199821.5	51127.5	164286.8	1621.1	116213.0	30321.1	58311.7	1955.8

المصدر :تم استخراج القيم من قبل الباحث بالاعتماد على :جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٦م

3- هيكل الواردات العراقية من دول الجوار الاجنبية:

اما بالنسبة للواردات العراقية من دول الجوار الاجنبية فتنوعت هي الاخرى بشكل واسع وبقيم مرتفعة فمن خلال ملاحظة الجدول (9) وتتبع قيم الاستيرادات العراقية من دولة تركيا يتضح ان ان السلع من المواد الغذائية والمشروبات تصدرت قيم الاستيرادات العراقية، وقد سجلت ادنى قيمة سنة 2003 حيث بلغت

شكل (٣) النسب المئوية للهيكل السلعي لاستيرادات العراق من السعودية للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)م

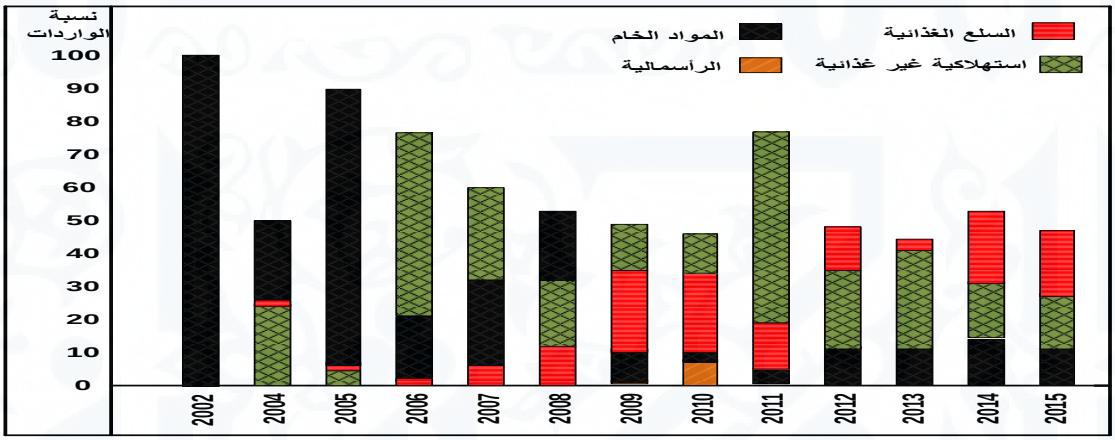

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٨)

شكل (٤) النسب المئوية للهيكل السلعي لاستيرادات العراق من الكويت للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)م

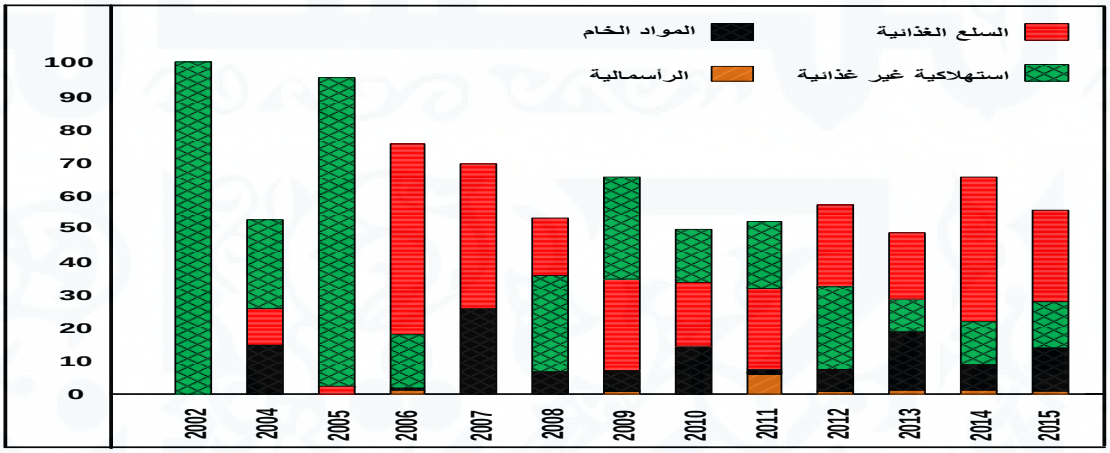

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٨)

6.1 مليون وتدني هذه النسبة يعود الى سقوط النظام، واضطراب الأوضاع السياسية، وغلق المنافذ الحدودية، وبلغت اهميتها النسبية 47.3% اما اعلى قيمة سجلت سنة 2005م وبلغت 8686001.1 مليون دينار وبنسبة 75 % ويعزى النمو الملموس في قيم الاستيرادات الى طلب العراق المتزايد من دقيق الحنطة ومخاليطها لسد حالة العجز في السوق المحلية [22]، وشملت السلع الغذائية كذلك الحلويات بأنواعها والفواكه، والخضر، والبقوليات، والالبان والحبوب والسكر، وغيرها.

أما **السلع الاستهلاكية** فقد تباينت هي الاخرى فقد سجلت اقل القيم سنة 2003م اذ بلغت 4.0 مليون وبنسبة بلغت 31% اما اعلى قيمة فقد سجلت سنة 2005م وبلغت 2641978.0 مليون وبنسبة بلغت 22.8% وتمثلت ابرز السلع بالملابس بأنواعها، والغرف الجاهزة، والعاب الاطفال، والاقمشة، والاحذية، ومستحضرات طبية وعُدد يدوية، وزجاجيات والاجهزة المنزلية بأنواعها وغيرها.

اما **المواد الخام** والتي تمثلت بالأنسجة الصوفية، والخيوط، والجلود غير المصنعة، والاخشاب، والاحماض، والمواد الكيميائية، وغيرها. فقد سجلت أوطأ قيمة لها سنة 2003م وبلغت 2.8 مليون دينار وبنسبة 21.7% اما اعلى القيم فقد بلغت 251988.3

مليون دينار وبنسبة 2.2%اما **السلع الرأسمالية** على الرغم من قلة قيمها مقارنة بالسلع الاخرى الا انها اخذت قيمها بالتزايد التدريجي بعد عام 2004م وسجلت ادنى قيمة لها سنة 2007م وبلغت 46.0 مليون دينار، فيما سجلت اعلى قيمة سنة 2015م 19588.4 مليون دينار وبنسبة 0.2 % وقد شملت على الات حفر الاعماق، قطع غيار السيارات وهياكلها، مولدات كهربائية عملاقة، سيارات رافعة.

اما الواردات العراقية من ايران فقد اذ احتلت السلع الغذائية اغلب مدة الدراسة، إذ سجلت ادنى قيمة لها سنة 2008 وبلغت 18.6 مليون دينار، فيما سجلت اعلى قيمة لها سنة 2015م وبلغت 1311343.7 مليون دينار وبنسبة 51.3% وقد تمثلت ابرز السلع الغذائية بالحبوب، والبقوليات، والالبان، والايس كريم، والمعجنات، والمعلبات الغذائية، والسكر، ودقيق الطحين وغيرها،

أما السلع الغير غذائية نظراً لأهميتها فقد نافست السلع الغذائية، وقد احتلت مكان الصدارة للسنوات 2005، 2007، 2008، 2009، 2010م وقد سجلت اعلى قيمة له سنة 2010م وبلغت 260281.3 مليون دينار وبنسبة 42.5% وقد تمثلت أبرز السلع الاستهلاكية (غير الغذائية) بالأنسجة، والمفروشات، والألبسة، والمواد البلاستيكية، والاخشاب المصنعة والزجاج المصبوغ، وزجاج الفنادق، والسجاد بأنواعه، وادوات منزلية كهربائية وغيرها. أما المواد الخام فقد احتلت الصدارة للسنوات، 2003، 2006م سجلت اعلى قيمة لها سنة 2006م وبلغت 468093.3 مليون دينار، وبلغت اهميتها النسبية 70.5% وقد تمثلت

جدول (٩) الهيكل السلعي لاستيرادات العراق التجارية من دول الجوار غير العربية (تركيا – إيران) للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ م (مليون دينار)

البلدان	تركيا				ايران			
السلع / السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الرأسمالية
2003	6.1	2.9	4.0	0	0	12.3	0	0
2004	1156.1	432.8	998.9	266.1	745.1	121.7	458	0
2005	8686001.1	251988.3	2641978.0	5137.7	38454.3	1213.5	137662.3	112.1
2006	386300.6	22280.1	127120.6	256.6	27247.6	468093.3	9078.5	3772.2
2007	1641.3	97.3	1085.2	46.0	194.2	472.1	2183.4	0
2008	5435.7	1642.2	2552.5	420.7	18.6	131.4	2863.7	248.4
2009	43561.4	8740.4	4705.4	583.1	438.9	1014.3	30127.2	287.6
2010	44198.3	11226.2	20858.9	1909.2	237651.7	109876.1	260281.3	4541.2
2011	84058.1	11237.8	41510.9	3911.5	417676.2	273570.0	281559.1	177598.2
2012	97872.2	9452.6	51696.3	4321.1	245671.3	188734.4	117643.3	48037.2
2013	104321.1	3425.4	75491.3	7656.2	320345.2	195677.5	243321.8	102164.4
2014	57543.2	30463.8	38921.7	9327.2	352210.3	97013.9	246600.1	56060.3
2015	4837610.5	591789.0	4492347.7	19588.4	131134.7	712349.7	352210.0	178765.1

المصدر :تم استخراج القيم من قبل الباحث بالاعتماد على :جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،احصاءات القطاع التجاري للسنوات ٢٠٠٤- ٢٠١٦م

ابرز المواد الخام بالأعلاف، ومواد كيميائية محضرات غير غذائية لصنع العصائر، والاخشاب غير لمصنعة وغيرها. أما **السلع الرأسمالية** بالرغم من تدني قيمها مقارنة بالسلع الأخرى إلا أنها أخذت تسجل قيم مرتفعة نتيجة التطور البارز للقطاع الصناعي في ايران وقد سجلت قيم مرتفعة في العديد من السنوات إذ سجلت اعلى قيمة لها سنة 2015م وبلغت 178765.1 مليون دينار وتمثلت أبرز السلع الرأسمالية السيارات بأنواعها، وقطع غيار السيارات، اجزاء بطاريات السيارات والقطارات. ويمثل الشكل (5) و(6) الاهمية النسبية لاستيرادات العراق من دول الجوار الاجنبية.

شكل (٥) النسب المئوية للهيكل السلعي لاستيرادات العراق من تركيا للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)م

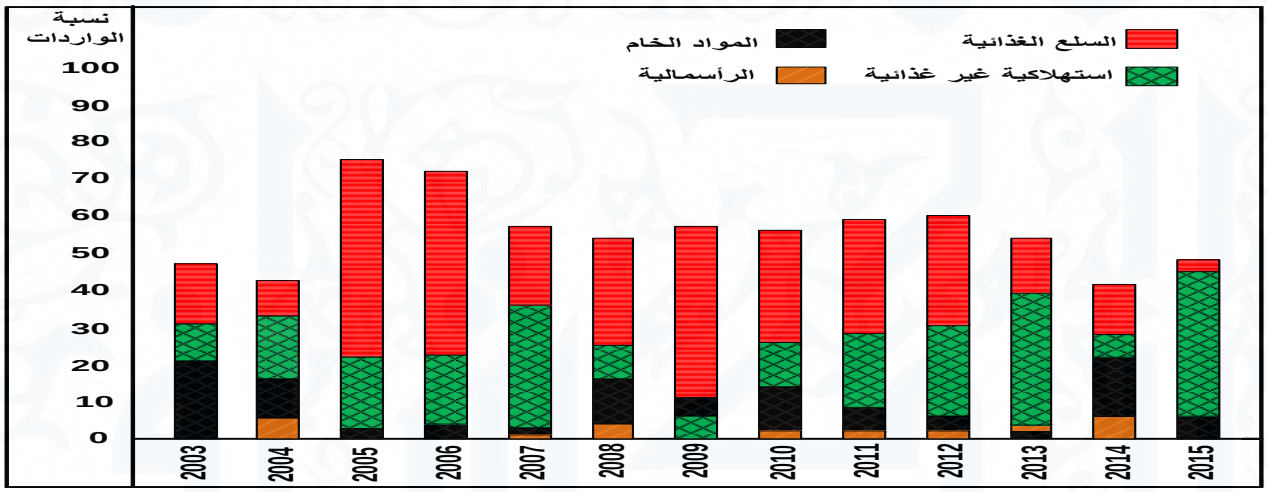

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٩)

شكل (٦) النسب المئوية للهيكل السلعي لاستيرادات العراق من ايران للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)م

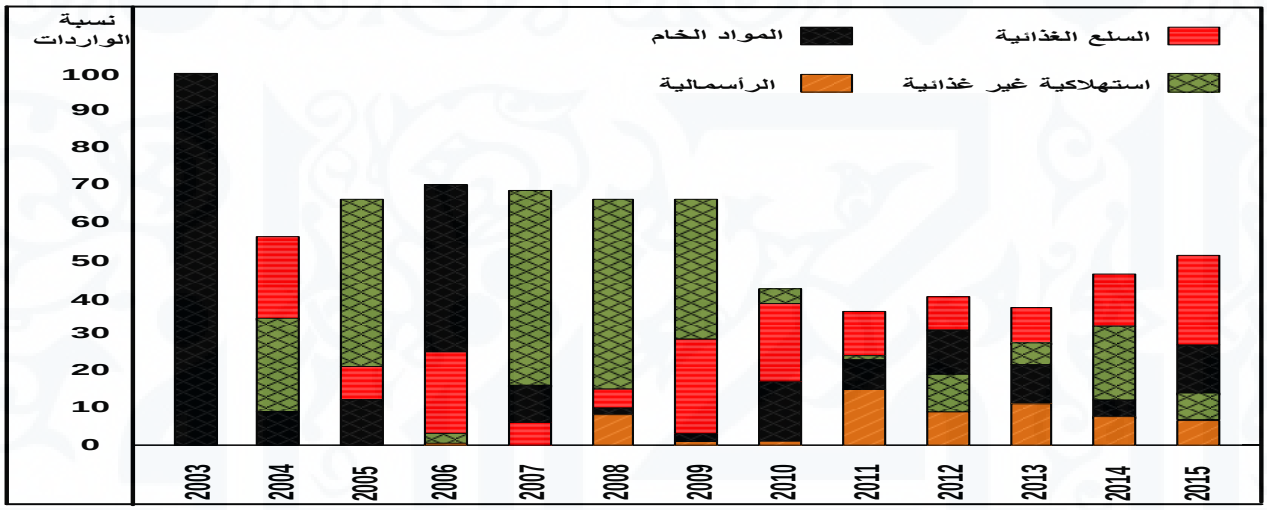

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٩)

مما تقدم يظهر ان الاستيرادات العراقية سجلت تنوعاً كبير في سلعها مما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي، لهذا يمكن الاشارة انه لابد من وجود سياسة استيرادية سليمة، لان السياسة في أي اقتصاد تؤدي دورها من جانبين، فهي اما ان تكون أداة تبذير عندما توجه الاستيرادات الى السلع الغذائية والكمالية ويكون البلد قادر على الحد منها وهذا ما يحصل في العراق فرغم الامكانات التي يمتلكها في القطاعين الزراعي والصناعي الا ان الاهمال فرض على الحكومة التوجه نحو الاستيراد.

اما الجانب الاخر فان السياسة الاستيرادية قد تكون أداة للتنمية عندما توجه لاستيراد الموارد الانتاجية القادرة على إحداث تنمية اقتصادية في البلد وهذا ما يفتقده العراق.

ثالثاً: الاثار المستقبلية لتجارة العراق الخارجية مع دول الجوار:

1- مشكلة العجز في الميزان التجاري للعراق:

يعد الميزان التجاري من ابرز المؤشرات الاقتصادية، وأحد ابرز الارقام المهمة في أي اقتصاد، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، والذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة [1]. يتألف الميزان التجاري من الصادرات والاستيرادات المنظورة Visible وتظهر القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن من الميزان والاستيرادات في الجانب المدين[2]

ويبدو الميزان التجاري في حالة العجز عندما يصبح حجم او قيم الصادرات في الدولة اقل من حجم الواردات او لا يغطي حجم الواردات، وبالتالي فهو مؤشر على ضعف تنافسية البلد امام المنتجات الاجنبية وهو ما يؤدي الى استنزاف احتياطي الدولة من النقد الاجنبي، بينما يصبح الميزان التجاري في صالح الدولة اذا كان هناك فائض تجاري اي زيادة صادرات البلد عن وارداته.

استناداً الى التطورات التي شهدتها قيم كل من الصادرات والواردات ومن خلال معطيات الجدول (10) يتضح ان الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز دائم مع دول الجوار طوال مدة الدراسة باستثناء سنة 2007م والتي يعود تحسن الميزان التجاري الى زيادة الصادرات العراقية باتجاه سوريا والتي كان لها اثر في تغطية العجز خلال تلك السنة.

ما عدا ذلك ومن خلال تحليل معطيات الجدول يتضح ان العجز في الميزان التجاري قد تزايد بل وتضاعف باستمرار نتيجة اتساع الفجوة بين الاستيرادات والصادرات وكون الصادرات ادنى من الاستيرادات إذ سجل عجز مقداره 0.89 مليون دينار ثم سرعان ما اخذ يتضاعف حتى بلغ العجز 12042757.17 مليون دينار واستمر بالتذبذب حتى تضاعف بشكل واضح سنة 2015 حيث بلغ مقدار العجز **13530436.3** مليون دينار.

ان دراسة اسباب العجز في الميزان التجاري العراقي مع دول الجوار يستدعي الوقوف على اسباب تضخم الاستيرادات وتعثر الصادرات

جدول (١٠) الميزان التجاري العراقي مع دول الجوار للمدة (٢٠٠٣ — ٢٠١٥)م

السنوات	قيم الصادرات مع دول الجوار	قيم الاستيرادات من دول الجوار	الميزان التجاري
2003	29.35	30.24	-0.89
2004	21.11	4312.5	-4291.39
2005	177.43	12042934.6	-12042757.17
2006	39.19	2168386.8	-2168347.61
2007	129831.9	113648.7	16183.2
2008	194789.48	483938.2	-289148.72
2009	155588.9	942903.5	-787314.6
2010	213816.2	2406826.7	-2193010.5
2011	239052.1	3862774.6	-3623722.5
2012	308260.4	2010600.1	-1702339.7
2013	202496.9	2471034.8	-2268537.9
2014	76306.3	2072260.3	-1995954
2015	9226.1	13539662.4	-13530436.3

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٢)(٣)

(21) جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 4002، ص 387.

(2) M.cVaish, "Money,Banking and International Trade " 4th,ed,viks publishing House PVT. LTD. New Delhi,1982,p421.

اسباب تضخم الاستيرادات والتي يمكن اجمالها بالنحو التالي:

1- عدم كفاية الانتاج المحلي خصوصاً الصناعي لسد العجز في السوق المحلية.

2- زيادة الطلب على السلع المستوردة لغرض الاستهلاك المحلي.

3- زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية نتيجة الاهمال الذي لحق القطاع الزراعي وعدم وجود سياسة تنموية الغرض منها رفد القطاع الزراعي وتشجيع المنتوج الوطني.

اما تعثر الصادرات فأسبابه هي:

1- تعثر الصناعة في العراق فقد ادت الاوضاع التي مر بها العراق الى تعطل اكثر من 6000 معمل وشركة وبالتالي انعكس على حجم الصادرات العراقية.

2- تردي الصادرات العراقية والتي اقتصرت بشكل اساسي على المواد الخام التي لا تحتاج الى مهارة كبيرة لتهيئتها.

3- الانهيار الذي لحق بالقطاع الزراعي وخاصة النباتي، وبالتالي اهملت مساحات كبير من الاراضي الزراعية، لعدم دعم الحكومة وعدم حماية المنتوج المحلي نتيجة انفتاح باب الاستيراد بشكل واسع على مختلف المنتجات الزراعية.

2- التبعية الاقتصادية:

تعد من ابرز وأخطر المشاكل التي لحقت بالاقتصاد العراقي مع دول الجوار وستبقى إذا لم يتم معالجتها، ظهر هذا المفهوم في دراسات بعض الباحثين في امريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة[1] والتبعية بصورة عامة هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالمؤثرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني اكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة الاقتصاد الاخير بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر[2] بينما يرى

الاقتصادي (دوس سانتوس) التبعية الاقتصادية انها حالة تتشكل استناداً لعلاقة الارتباط بين اقتصاد وآخر، فاقتصاد بعض الدول (المهيمنة او المسيطرة) تستطيع ان تتوسع ذاتياً، في حين ان الدول الاخرى (التابعة) لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا انعكاس لتوسع الاقتصاد المهيمن ونموه[3].

ويمكن توضيح معنى التبعية الاقتصادية بأنها الارتباط غير المتكافئ بين اقتصادين متباينين في درجة تطورهما حيث يشكل أحدهما القطب وهو الأكثر نضجاً والاكمل بناءً، أما الأخر فهو الطرف التابع.

مظاهر التبعية الاقتصادية :

تتخذ التبعية الاقتصادية اشكال متعددة منها التبعية التجارية، والمالية والتكنلوجية ولكون الدراسة اهتمت بالتجارة الخارجية مع دول الجوار لذلك فقد تم التطرق الى **التبعية التجارية بشكل اساسي**.

من الواضح أن التجارة الخارجية تعد ابرز صور العلاقات الاقتصادية، وقد جاء الاقتصاديون بالعديد من الآراء فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، مؤكدين على أنها الركيزة الاساسية ألتي تعتمد عليها البلدان لقياس درجة التطور الاقتصادي، فعن طريق التجارة تستطيع الدولة تصدير الفائض من منتجاتها السلعية، واستخدام عوائدها في تمويل مشاريعها الاستثمارية، وبالمقابل تستورد ما تحتاج اليه لخدمة برامجها التنموية.

(23) محمد أزهر سعيد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، السنة التاسعة، 1986، ص 62

(24) التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، عمر بن فيحان المرزوقي، مكتبة الرشد ناشرون، 2005، ص8-9.

(25) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1980، ص137

ولأن العراق من البلدان التي تتميز تجارته الخارجية بانكشافها الاقتصادي المرتفع واعتمادها على تصدير منتج أولي واحد وتنوعها الواضح في استيراداتها وبالتالي تركزها على شركاء محددين ساهمت في ايجاد علاقات تجارية غير متكافئة اتسمت بالتبعية لاسيما مع دول الجوار.

يعاني العراق من تبعية اقتصادية (تجارية) مع دول الجوار ابتداءً من مدة الدراسة (فترة سقوط النظام) وحتى 2015م حيث تعتمد في تصديرها على المواد الخام بينما تشتمل استيراداتها على مختلف السلع، وهذا بطبيعة الحال يعود الى عجز القطاعات المختلفة عن اداء دورها التنموي والذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي ومنها القطاع التجاري وسيتم توضيح التبعية الاقتصادية (التجارية) من خلال بعض المؤشرات.

1- درجة التركز السلعي للصادرات

ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة من السلع للدولة على جملة الصادرات، ففي حالة ارتفاع نسبة اعتماد الدولة على سلعة واحدة الى جملة الصادرات ارتفاعاً يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها مأمونة، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد تبعيتها. يمكن احتساب هذا المؤشر من المعادلة الاتية:

$$\text{درجة التركز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلع (السلعة) الرئيسة}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$$

اذا كانت قيمة المعادلة اقل من 50% فإن الدولة تكون في حالة استقلالية اقتصادية، أما إذا كانت بين 50% الى 70% فأن الدولة تعد في منطقة انتقالية، اما اذا كانت المعادلة اكثر من 70 % فأن الدولة تعد في حالة حرجة أي تكون في حالة التبعية وليس بمقدورها ان تتخلص من هذه التبعية[1] [(26)].ومن خلال معطيات الجدول (11) يتضح ان تجارة الصادرات العراقية غير النفطية تعاني من تبعية تظهر ضعف قوة

جدول (11) مؤشر تركز الصادرات العراقية مع دول الجوار للمدة (2003-2015م)

السنة	قيمة صادرات السلع الرئيسة(المواد الخام) ÷ قيمة الصادرات × 100	قيمة المؤشر %
2003	100× 29.35 ÷ 20.1	68.5
2004	100× 21,11 ÷ 15.31	72.5
2005	100× 177,43÷202.19	113.9
2006	100× 39,19÷26.59	67.8
2007	100× 129831.9÷115595.64	89
2008	100× 194789.48÷171348.48	88
2009	100× 155588.9÷127318.4	81.8
2010	100× 213816.2 ÷151074.6	70.7
2011	100× 239052.1÷216706.69	90.7
2012	100× 308260.4÷286916.6	93.1
2013	100× 202496.9÷187796.8	93
2014	100× 76306.3 ÷71346.1	93.5
2015	100× 9226.1÷7009.5	76

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (4) (5) (6).

(26) سيروان عارب صادق سيان، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي – دراسة في جغرافية السياسة، ط1، دار الصفاء، عمان، 2011، ص50-51 1.

2- مؤشر نسبة الاستيرادات

الصادرات وما يجعلها تعاني من تبعية لا يمكنها التخلص منها، الا برسم سياسة تنموية تكون قادرة على تنويع القاعدة الاقتصادية في جانب الصادرات.

يقاس في هذا المؤشر نسبة المواد الاستهلاكية من جملة الاستيرادات وخصوصاً المواد الغذائية، ومن نتيجة هذا المؤشر يمكن تحديد مدى وجود فجوة غذائية ومدى اعتماد الدولة في سد حاجاتها من السلع الغذائية، ولقياس هذا المؤشر يمن استخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية} = \frac{\text{مجموع الواردات من السلع الاستهلاكية}}{\text{مجموع الاستيرادات}} \times 100$$

إذا كانت قيمة المعادلة أكثر من 30% فأن الدولة تعد في حالة تبعية اقتصادية للخارج، أما إذا كانت قيمة المعادلة بين 20-30% فأنها تعد في مرحلة انتقالية، وإذا كانت قيمة المعادلة أقل من 20% فأن الدولة تعد مستقلة من حيث اقتصادها [1] ومن خلال الاطلاع على مؤشرات الجدول (12) يتبين ان العراق يعاني من تبعية واضحة للسلع الاستهلاكية والتي تعد من اهم الاستيرادات لكونها ترتبط ارتباط مباشر بحياة السكان، وهذا يعكس ضعف القطاعين الزراعي والصناعي وبالتالية يوضح ان التبعية الاقتصادية هي ظاهرة ملازمة للاقتصاد العراقي مع دول الجوار.

3- مشكلة التنمية الاقتصادية:

تُعد التجارة الخارجية أحد الشروط الاساسية والقوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية الانتاجية، ومعيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من خلال الاستيرادات وفي نفس الوقت التخلص من السلع والخدمات المختلفة عن طريق التصدير.

جدول (12) مؤشر نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية (الغذائية) الى جملة الواردات

السنة	مؤشر نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية (الغذائية) ÷ قيمة الواردات × 100	قيمة المؤشر %
2003	100 × 38.9 ÷ 13.4	34.4
2004	100 × 4312.5 ÷ 2059.7	47.8
2005	100× 12042934.6 ÷ 8915029.86	74
2006	100 × 2168386.8 ÷ 973023.8	44.9
2007	100× 113648.7 ÷ 31402	27.6
2008	100 × 483938.2 ÷158164.3	32.7
2009	100 × 942903.5 ÷ 393471.9	41.7
2010	100 × 2406826.7 ÷ 996068.3	41.4
2011	100× 3862774.6 ÷ 1409302.6	36.5
2012	100× 2010600.1 ÷ 947428.7	47.1
2013	100× 2471034.8 ÷ 1060352.7	42.9
2014	100× 2072260.3 ÷1008609.8	48.7
2015	100× 13539662.4÷6634683.5	49

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (7) (8) (9).

(1) أبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الامم المتحدة، بيروت، 1989، ص160- 165.

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فعرفت التجارة الخارجية على انها عبارة عن قاطرة تجر التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية.[1]

إذ أن الكثير من مشاكل القطاعات المختلفة تجد الحلول لها في قطاع التجارة الخارجية. الامر الذي يؤكد حقيقة هامة تتمثل في أن اختيار استراتيجية معينة للتنمية يتأثر اساساً بالموقف من هذا القطاع، إذ أن ضعف قطاع التجارة الخارجية يزيد من وطأة الاختناقات التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية، وفي المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية يتوقف معدل النمو على رأس المال المستورد بدرجة كبيرة كما يتوقف الاستيراد على مقدار ما يتوفر من النقد الاجنبي الذي يتأتى من حصيلة الصادرات التي تعتمد في الاساس على قدرة الاقتصاد القومي، مما يشير الى ان التجارة الخارجية لها دور في التنمية الاقتصادية وهذا ما اشار اليه)[2](Gerald M. Meier) أن ما لعبته التجارة الخارجية في تجارب الماضي من نقل النمو يمكن ان تحققه في الوقت الحاضر الدول النامية اذا ما توفرت القوى المحلية اللازمة لدفع النمو، اذ تقوم التجارة الخارجية في هذا المجال بتسهيل عملية التنمية الاقتصادية.

وبما أن الاقتصاد العراقي يمتلك مقومات عدة تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية الا انه يواجه العديد من التحديات الهيكلية والتي تتمثل بالاختلالات الاقتصادية والتشوهات الاقتصادية نتيجة التراجع الذي لحق بالقطاعين الزراعي والصناعي قطاع المياه والري وقطاع السياحة والنقل والخدمات الخ -- نتيجة صعوبة الحصول على التمويل، وهذا يرتبط بشكل واسع بالتجارة الخارجية حيث تعجز الايرادات من النقد الاجنبي المتحصلة عن طريق الصادرات (غير النفطية) بسبب هشاشتها عن تغطية احتياجات العراق من الواردات من الخارج، وان تمت فهي تتمثل بالسلع الاستهلاكية دون الاستثمارية التي يمكن عن طريقها بناء قاعدة تنموية اقتصادية.

4- مشكلة معدلات التبادل مع دول الجوار:

تشير النظريات التجارية ومنها نظرية النفقات النسبية ان الربح من التجارة الخارجية يتوقف على معدل التجارة الخارجية او نسبة التبادل الدولية.

ويمكن تعريف المعدل بأنه عدد الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل وحدة يصدرها الى العالم الخارجي[3](وفي الاطار النقدي يمكن الحصول على معدل التبادل الدولي بقسمة ثمن الوحدة من صادرات ذلك البلد على ثمن الوحدة من استيراداته حيث تمثل النتيجة عدد الوحدات المستوردة التي يمكن الحصول عليها مقابل كل وحدة مصدرة[4] وهذه تعد من المشاكل التي تعاني منها تجارة العراق مع دول العالم بصورة عامة ومنها دول الجوار حيث ان اغلب السلع المصدرة هي مواد خام بينما السلع المستوردة هي سلع مصنعة وبالتالي فأنها ترجح كفة الاستيرادات على الصادرات من ناحية السعر والكمية المستوردة.

5- مشكلة التضخم: والتي تعد من المشاكل الخطيرة التي تصيب مفاصل الاقتصاد والمقصود به الارتفاع المؤكد في الاسعار، اذ ادت العوامل الخارجية دوراً في التأثير على معدلات التضخم بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي، حيث اصبحت اغلب ان لم يكن جميع مكونات سلة المستهلك استيرادية الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية المتوقعة سلباً وايجاباً، وبالنتيجة فأن التضخم المستمر يخلق بيئة غير استثمارية لكافة القطاعات ويزداد عدد العاطلين عن العمل حيث تنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية.

(1) اندريه كريفيه، جيرار فيات، أجهزة الاقتصاد الدولي، ترجمة، صليب بطرس، دار النهضة، مصر، 1975، ص 5.

(2) Gerald M. Meier,International Economics of development, (Haper and row,Ney York),1963, p26-27.

(30) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، الطبعة الاولى، مطبعة الازهر – بغداد، 1968، ص546

(4) المصدر نفسه، ص546.

الاستنتاجات:

لقد اظهرت الدراسة العديد من الاستنتاجات ومن ابرزها.

1- واجه الاقتصاد العراقي عدد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والتي انعكست سلباً على ملامح خارطة الاقتصاد العراقي وخاصة قطاع التجارة باعتباره القطاع القائد لأي اقتصاد عالمي.

2- اتجهت العلاقات التجارية مع دول الجوار تأخذ طابع تنافسي إذ نلاحظ من خلال الدراسة اختلاف مراتب الدول وتسابقها في تصدير سلعها بحيث اصبح العراق يمثل مركز جذب وسوق لاستقبال سلع وبضائع دول الجوار.

3- اظهرت الدراسة ان السلع الغذائية والاستهلاكية غير الغذائية احتلت مراتب متقدمة طوال مدة الدراسة وهو ما يعكس فشل القاعدة الزراعية والصناعية في العراق.

4- شكلت صادرات العراق الغير النفطية والمتمثلة بالمواد الخام السلعة الابرز من بين الصادرات العراقية والتي توضح ضعف التنوع في هيكل الصادرات العراقية، وتمثلت صادرات المواد الخام بالجلود والاصواف والحيوانات الحية وبعض الاحماض والمواد الكيميائية وهي صادرات ليست ذات طابع تنافسي.

5- لقد اثر الانفتاح الاقتصادي سلباً على التجارة الخارجية وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي أذ اصبح هناك تنوع كبير في الاستيرادات العراقية مقابل محدودية عدد الصادرات وهو ما يعكس فشل الخطط والاستراتيجيات التنموية والذي له انعكاساته على النمو الاقتصادي في العراق.

6- افرزت الدراسة عجز تام ومستمر في الميزان التجاري العراقي والذي يشير الى حجم الخلل الهيكلي في جانب الصادرات والذي تعاني منه تجارة العراق الخارجية والذي يعتبر من ابرز المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي.

7- تعد التبعية الاقتصادية من اخطر المشاكل التي تواجه اقتصاديات البلدان النامية وهذا ما انعكس على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من تبعية اقتصادية وقد تمتد الى تبعية سياسية وهو ما يقيد الاقتصاد العراقي ويمنعه من التطور المستقبلي.

8- اصبح التغلغل الاقتصادي يؤدي إلى النتائج ذاتها التي يؤديها الاحتلال العسكري ولهذا نجد أن التحالفات قد تغيرت من الأنماط الأمنية- العسكرية إلى الأنماط الاقتصادية، وهذا ما بدأنا نلمسه من العلاقات العراقية مع دول الجوار.

9- تعكس المؤشرات الاقتصادية للاستيرادات ارتفاع اعتماد الاقتصاد العراقي على دول الجوار مما تسبب في محدودية مرونته على التغير في ظل الظروف المحيطة به ومن ابرزها انعدام الخطط، والفساد الاداري المالي المستشري في مؤسسات الدولة في ظل موازنات انفجارية، لذا يتضح ان كثافة الاستيرادات تنطوي عليها المكونات الثلاثة (الاستهلاك الاسري، الانفاق الحكومي، والاستثمار) والتي تتفاوت تفاوت واسع.

المصادر:

1- Alexander, Lewis M., World political patterns, second edition, Rand Mnally Co. Chicago, London, 1963.

2- عبد الرؤوف رهبان، الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3-4، 2013.

3- عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، 1976م، ص274.

4- -سعدون شلال ظاهر، أهمية موقع العراق الجغرافي وإثره في دوافع العدوان الأمريكي عليه، مجلة الآداب، جامعة البصرة، العدد (35)، عدد خاص بوقائع بحوث المؤتمر العلمي لكلية الآداب 6-7، آذار، 2002م.

5- عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الحكمة، 1989م.

6- - السيد محمد احمد السريني، التجارة الخارجية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009.

7- محمد رضا علي الجاسم، القواعد الاساسية في الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول، ط2، مطبعة التضامن بغداد، 1967م.

8- حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الازرق وأثيوبيا (2002- 2012م)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015م.

11- Seyed Mohammad- Alavinasab, Foreign Trade and Economic Growth in Iran: An Empirical Study, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences November 2013, Vol. 3, No. 11.

12- H.S. Waghmare and H.S. Waghmare,Foreign trade of ;Economic Geography, Golden Research Thoughts, Oline & print / Volume 3/ Issue 8/ Feb 2014

13- سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطويرالقطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61- 62)، 2013م.

14- (عبد الرؤوف رهبان) جغرافية التجارة الدولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية 2003- 2004)م.

15- Rahmije Mustafa Topxhi, Florentina Xhelili Krasniqi, (Foreign Trade and Economic Growth in Kosovo: Trends and some Eatures).International Journal of Economics and Management Sciences,VOL.1, No 5,2011pp.

16- Rostam M. Kavoussi,1984,"export expansion and economic growth ", journal of development Economic, Vol. 14, pp.

18- G.V.Vijayasri,The Importance of International Trade In The Worald.International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research.Vol.2.N.9,September(2013).

19- R.S. Alexander Marketing definitions, American Marketing Association, Chicago, 1960

20-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات لعام 2006-2005م.

21- جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 4002.

22- M.c Vaish, "Money, Banking and International Trade " 4th,ed,viks publishing House PVT. LTD. New Delhi,1982.

23- محمد أزهر سعيد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، السنة التاسعة، 1986، ص 62

24- التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، عمر بن فيحان المرزوقي، مكتبة الرشد ناشرون، 2005

25- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1980

26- سيروان عارب صادق سيان، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي –دراسة في جغرافية السياسة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

27- أبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الامم المتحدة، بيروت، 1989.

28- اندريه كريفيه، جيرار فيات، أجهزة الاقتصاد الدولي، ترجمة، صليب بطرس، دار النهضة، مصر، 1975.

29-Gerald M.Meier,International Economics of development,(Haper and row,Ney York),1963.

30- عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، الطبعة الاولى، مطبعة الازهر – بغداد، 1968.